التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر- أفاق وتطلعات-

CONVERTING (TURNING) TO ISLAMIC BANKING IN ALGERIA- HORIZONS AND ASPIRATIONS

بن زكورة العونية
جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير
مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-بحث و ابداع-
الجزائر
Alouania.benzekoura@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/06 تاريخ القبول: 2020/09/18 تاريخ النشر: 2021/01/22

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على عملية تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ذلك نظرا لما تلعبه منتجات التمويل الإسلامي من دور بارز في إحداث التنمية على مختلف الأصعدة اقتصادية كانت أو اجتماعية. يعتمد تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية على مبادئ وأساليب مختلفة، تضمن المرور السلس من نظام مصرفي ربوي إلى نظام مصرفي إسلامي، قد يكون التحول جزئي أو كلي.

من خلال هذه الورقة البحثية سيتم الإشارة إلى تجربة الجزائر في تبني ظاهرة التحول إلى الصيرفة الإسلامية، بدأ بتبني البنوك الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية إلى غاية فتح النوافذ الإسلامية . تجدر الإشارة إلى أن جهود الجزائر في هذا المجال قد خطت خطوات معتبرة بداية من تبني البنوك الاسلامية وفقا لاصلاحات قانون 90-10 إلى غاية اصدار قانون02-20 الذي يوضح عملية فتح النوافذ الاسلامية على مستوى البنوك التقليدية.

الكلمات المفتاحية : الصيرفة الإسلامية، البنوك الاسلامية، التوافذ الاسلامية،التحول للصيرفة الاسلامية، تجربة النظام المصرفي الجزائري.

ABSTRACT

This research paper aim to highlight the operation of traditional banks becoming the Islamic banks in Algeria, that in view of the important role of the Islamic financing products in causing development in different economic or social levels. Traditional banks transformation to Islamic banks depends on different principles and methods, ensuring the smooth passage from an paternalistic banking system, this may be as partial as it may be complete.

This paper will refer to the experience of Algeria in adopting the phenomenon of conversion to Islamic banking, which began with the

adoption of Islamic banks in the Algerian banking system until the opening of Islamic windows . it is worth mentioning that Algerias' efforts in this field had made considred steps of adopting Islamic banks accordig to the reforms of the law 10-90 until the law 20-02 issue which explains the islamic banks oppening operation at the traditional banks level .
keyword: Islamic banking; Islamic banks; Islamic windows; Islamic banking transformation; experience of Algerian system.
JEL classification : E51 ,E58 ,E59

بن زكورة العونيةalouania.benzekoura@univ-mascara.dz

1. المقدمة

عرف نشاط المالية الإسلامية توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة عالميا. حيث أصبحت أحد أهم عناصر النظام المالي العالمي. فهي تعتبر أحد أهم القطاعات المالية ديناميكية ونموا، نظرا لما تتميز به من خصائص ترتكز على مبدأ التعامل بأحكام الشريعة الإسلامية.

شهد نمو وانتشار البنوك الإسلامية تطورا ملحوظا عقب الأزمة المالية العالمية 2008 نظرا لما تساهم به هذه الأخيرة في استقرار النظام المالي كونها لا تتعامل بالربا الذي أكدت الدراسات على أنه سبب حدوث الأزمة. عليه، سعت البنوك التقليدية إلى تبني منتجات المالية الإسلامية بناءا على عملية التحول. سعت الجزائر إلى تطوير منظومتها المصرفية بفتح مجال النشاط أمام البنوك الإسلامية سنة 1991 بناءا على إصلاحات قانون النقد والقرض لسنة 1990، أين تم اعتماد تأسيس هذه الأخيرة نتيجة هذه الإصلاحات.

تواصلت جهود الجزائر في تبني صيغ التمويل الإسلامية باعتمادها على مجموعة من الاصلاحات،كانت بدايتها باصدار النظام 18-02 المؤرخ في 26صفر 1440 الموافق لـ4نوفمبر 2018 الذي يسمح بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية،لتدعم العملية باصدار النظام 20-02 الذي يشرح عمليات تبني النوافذ الاسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية وسبل تطبيقها تلبية لمتطلبات واحتياجات زبائن هذا التوع من العمليات.

1.1 الإشكالية: بناءا على ذلك يتم طرح الإشكالية التالية:

ما هي تحديات تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة، يتم تقسيم البحث إلى:

- مدخل عام الصيرفة الإسلامية

- الإطار النظري لتحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية
- تقييم تجربة الجزائر في تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي

2.1أهمية وأهداف البحث: تبرز أهمية وأهداف هذا البحث في :

- التعرف على منظور تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي
- أهمية تبني صيغ التمويل الإسلامي من أجل المساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد السواء
- سبل تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية.
- الإشارة إلى قدرة صيغ التمويل الإسلامي في الاستجابة لتطلعات التنمية.
- معرفة جهود النظام المصرفي الجزائري في تبني الصيرفة الإسلامية.

3.1 منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على أدبيات الدراسة، زيادة لمختلف القوانين المرتبطة بدراسة حالة الجزائر في تبني الصيرفة الإسلامية(بقوانين اعتمادها وكذا قوانين تبني النوافذ الاسلامية).

2. مدخل عام للصيرفة الاسلامية

تعرف البنوك التقليدية بأنها مؤسسات مالية تلعب دور الوساطة المالية بين أصحاب الفوائض المالية(المودعين) وأصحاب العجز المالي (المقترضين)، أين تتحصل هذه الأخيرة على أرباح نتيجة الفرق بين الفائدة المطبقة على العمليتين (إيداع واقتراض). شهد العمل المصرفي العديد من التغيرات نتيجة للتطورات البيئة المالية والمصرفية والعولمة المالية، مما أدى إلى ظهور أزمات مصرفية هزت كيان العديد من الاقتصاديات العالمية.

إن انتشار ظاهرة البنوك الإسلامية، كان نتيجة البحث عن حلول لأزمات النظام المصرفي التقليدي، كون أن هذه الأخيرة تعمل وفق نظام يرتكز ويشجع المشاركة في العمليات التمويلية و يمنع التعامل بالربا منعا باتا.

1.2ماهية البنوك الإسلامية: نشأت البنوك الإسلامية في ظل محيط مليء بصعوبات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والمصرفية فرضتها ظاهرة العولمة،غير أنها استطاعت مواجهتها بحكم هويتها التي تميزها عن البنوك الربوية الأخرى .

أ- تعريف البنوك الإسلامية: تتعدد التعاريف بالبنوك الإسلامية ،أين نجد:

⇦ يعرف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية(العزعزي، 2012 ،ص11، ط1)

⇦كما عرفته اتفاقية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: مجموع البنوك والمؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي بصراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاءا.(شهد، الطبعة الأولى 2013، ص112)

⇦ يعرف البنك الإسلامي بأنه" مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخدا وعطاءا وباجتناب الأعمال المخالفة لذلك (الطيار.، ص88)

⇦مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي، تقوم بأداء الخدمات المصرفية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في مجالات مختلفة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، لغرس القيم والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات المالية والمساعدة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.(سحنون، 2003، ص 96)

⇦ البنك الإسلامي " مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا(الفائدة) و توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي وكذلك بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.(يونس، 1996، ص173.)

عموما، فالبنوك الإسلامية هي مؤسسات تقوم بالأعمال المصرفية التي تزاولها المصارف التقليدية ولكن بدون التعامل بالفائدة ووفق أحكام الشريعة.

ب- مرتكزات العمل المصرفي الإسلامي: هناك العديد من النقاط التي تعتبر الفاصل بين العمل المالي التقليدي والإسلامي وهي:(فريدة، 2009)

- **عدم التعامل بالفوائد (عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء)**: أي استبعاد كافة المعاملات والنشاطات غير الشرعية وخاصة نظام الفوائد.

- **الجانب العقائدي:** جاء الإسلام لينظم حياة البشر سواء كانت الروحية أو الخلقية أو حتى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فإن المصارف الإسلامية تخضع لأحكام الشريعة في التعاملات المالية سواء أثناء الجمع أو العطاء.

- **الاستثمار في المشاريع الحلال**: أي بالاهتمام للانعكاسات الأخلاقية للنشاط، حيث لا تمول مشروع يتناقض مع القيم الأخلاقية أو يسبب الضرر للمجتمع.

- **اعتماد البنك الإسلامي على صيغة المشاركة** بين صاحب رأس المال وطالب التمويل في الربح أو الخسارة عكس البنوك التقليدية التي تسعى لتحقيق أكبر سعر فائدة ممكنة.

- **هدفه التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية**: بتعبئة الأموال من الأفراد والمؤسسات وتوظيفها في مشاريع اقتصادية تحقق عائد مشترك بين أصحاب المدخرات وطالبي المال وهنا تتم تحقيق التنمية الاقتصادية أما التنمية الاجتماعية.

- **التركيز على سلامة المشروع**: بسعيها لتمويل المشاريع والسهر على تحقيقها وإنجاحها، عكس البنوك التقليدية التي لا تبحث عن إمكانية تحقيق المشروع بقدر ما تبحث عن قدرة المقترض على سداد الدين وهي بهذا تركز على إنتاجية المشروع عوض التأكد من القدرة المالية لصاحب المشروع.

2.2 خصائص البنوك الإسلامية: تعرف على أنها ذات صبغة عقائدية كونها تعمل وفق أحكام الشريعة ولا تتعامل بالفائدة إتباعا لما نص عليه القرآن الكريم".. وأحل البيع وحرم الربا.." تمول للمشاريع التي تساهم في تحقيق مردودية للمستثمر والمجتمع معا، فهي ذات:(عقل، الطبعة 2، 2012 ،ص 92)

- **صبغة استثمارية**، بتوفير التمويل اللازم لمختلف المشاريع بصيغ مختلفة وذلك بناءا على دراسة الجدوى الاقتصادية وتقدير درجة المخاطرة.
- **صبغة تنموية**، بتعبئة الموارد وتوجيهها لطالبيها بهدف تحقيق المصلحة المشتركة للمودع والمقترض ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة.
- **صبغة اجتماعية**، وذلك بتحقيق عناصر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بالاعتماد على مبدأ المشاركة في تقديم الخدمات ومن ثم توزيع الثروة.

3.2 أهمية وأهداف المصارف الإسلامية :تنبع أهميتها وأهدافها من مبدأ ارتكازه على الشريعة الإسلامية في نشاطه.

أ- **أهمية البنوك الإسلامية:** ساعدت هذه المصارف على ظهور نوع جديد من التعامل المصرفي لم يكن موجودا قبل في المصارف التقليدية، يعتمد على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلى المشاركة في الجهد بين البنك والزبون بدلا من التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية بين البنك والزبون وتقيد الأموال دون المشاركة في العمل .استحدثت هذه المصارف أنظمة

للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية و المتمثلة في صيغ الاستثمار الإسلامية (المرابحة، المشاركة ، المضاربة ، الاستصناع ، التأجير ...) .

الشكل رقم 1: أهمية البنوك الإسلامية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على:(العجلوني، 2008، ص 114)

يرتكز التمويل الإسلامي في سعيه لتحقيق التنمية الاقتصادية على العنصر البشري (الإنسان) من حيث ترقيته وتطويره بالاعتماد على الكليات الخمس(الدين، العرض، العقل، النسل و المال) وعليه فالتنمية تقوم على أساس الإنسان وسيلة للتنمية، و الإنسان غاية للتنمية.

بناءا على ذلك فهو يهدف لتحقيق ما يلي:(علي، الطبعة الثالثة 2001)

- عمارة الأرض
- توظيف المال لخدمة المجتمع ومحاربة الاكتناز وتوجيه المدخرات للاستثمار.
- إيجاد البديل الإسلامي لكافة المعاملات المصرفية التي يحتاجها المسلم .
- تنمية الوعي الادخاري وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال.
- تشجيع الاستثمار وخلق الآليات والأدوات تلبي احتياجات المستثمرين.

ب- أهداف المصارف الإسلامية: وجدت لتلبية حاجة المجتمع الإسلامي لجهاز مصرفي يعمل طبقا لأحكام الشريعة ويقوم بحفظ أمواله واستثمارها بعيدا عن الربا

الشكل رقم2: أهداف المصرف الإسلامي

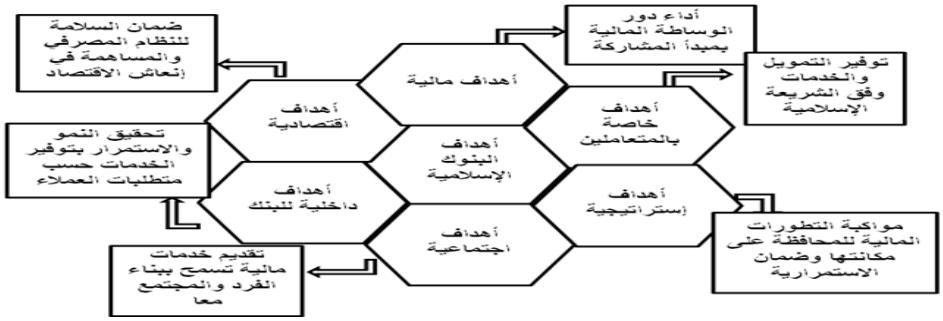

المصدر:إعداد الباحثة بالاعتماد على: (عقل، الطبعة 2، 2012 ،ص 92)

4.2 تحديات الصيرفة الإسلامية في ظل تغيرات البيئة المصرفية العالمية: أثبتت كثير من الدراسات قدرة البنوك الإسلامية على التطور والنمو في كثير من النواحي نتيجة لوجود عدة عوامل تميز العمل المصرفي الإسلامي عن التقليدي، غير أنها لازالت أمام تحديات هامة في ظل المتغيرات المالية العالمية.

الشكل رقم3: تحديات العمل المصرفي الإسلامي

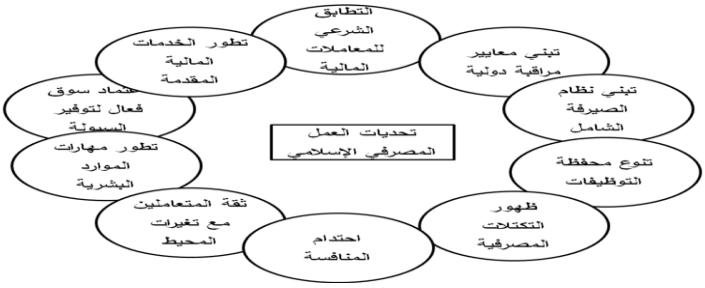

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على:(عدنان،، 2008)(أحمد، 2009)

3. الإطار النظري لتحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية:

1.3مفهوم تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية:

يقصد بالتحول، الانتقال من الصيرفة المعتمدة على سعر القائدة في المعاملات المصرفية إلى الصيرفة الإسلامية المرتكزة على مبدأ المشاركة (ربح أو خسارة) .بالتالي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بناءا على هذا الانتقال، يمكن لهذا التحول أن يأخذ شكل التحول الكلي في حالة التزام البنك التقليدي بجميع أحكام ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي، كما قد يكون جزئي في حالة اعتماد بعض المنتجات فقط.

يرتكز تحول البنوك التقليدية على الانتقال من المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية إلى الأنشطة المتوافقة معها باعتماد مجموعة من الإجراءات الإدارية، الشرعية والقانونية. (الجريدان، العدد 23، فبراير 2014). ترجع أسباب التحول للصيرفة الإسلامية إلى ضرورة تبني التغير في ظل تنامي عائداتها مع احتدام المنافسة في هذا القطاع ، فمع نهاية السداسي الأول من عام 2018، وصلت أصولها إلى 1,571 ترليون دولار لتشمل71,7% من إجمالي الخدمات المصرفية الإسلامية والتي قدر مجموع أصولها بحوالي 2,19ترليون دولار بمعدل نمو 0,9%(سليمان، 2019، صفحة 18)

الشكل رقم4: أهداف التحول للصيرفة الإسلامية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على:(الجريدان، العدد 23، فبراير 2014) (العالم)

2.3 أساليب التحول إلى الصيرفة الإسلامية: هي(الجريدان،العدد 23،فبراير 2014)

أ- **التحول الجزئي للصيرفة الإسلامية**: يتم مزج الخدمات المصرفية والاستثمارية للبنوك التقليدية مع البنوك الإسلامية ،وهنا تتعدد صيغ التحول الجزئي.

⇦ **الصيغة الأولى**: استحداث خدمات وصيغ مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة، تقدم مع الخدمات المصرفية للبنك التقليدي. الملاحظ في هذا النموذج هو امتزاج الخدمات المصرفية بين ما هو مباح و غير المباح.

⇦ **الصيغة الثانية:** إنشاء نوافذ متخصصة تتوافق مع الشريعة، أين يتم تقديم خدمات مصرفية واستثمارية، بتخصيص وحدة تعنى بهذا النوع من النشاط دون استقلالها المالي والإداري عن المصرف التقليدي.

⇦ **الصيغة الثالثة**: فتح فروع متخصصة تتوافق مع أحكام الشريعة، قد تكون هذه الأخيرة تابعة لإدارة البنك التقليدي كما قد تمتلك إدارة مستقلة لها وهو من أكثر الأساليب المستخدمة للتخلص من المعاملات الربوية.

⇦ **الصيغة الرابعة**: إنشاء مصرف جديد تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ملك للبنك التقليدي بحيث يتمتع بالاستقلالية الإدارية (أقل الأساليب انتشارا).

ب-**التحول الكلي للصيرفة الإسلامية**: تغير نمط عمل المصرف كليا للإسلامي وفق المداخل التالية الموضحة في الشكل أدناه.

الشكل رقم5: أشكال التحول للصيرفة الإسلامية

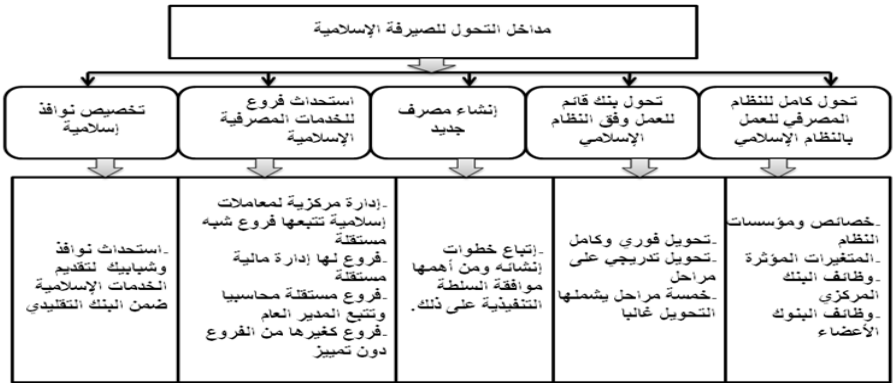

المصدر:إعداد الباحثة بالاعتماد على عناصر الدراسة

هناك ثلاثة نماذج قانونية لعمل المصارف الإسلامية عالميا، وهي:(ناصر س،تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق،العدد04، الجزائر،2006)

- نموذج مصرفي كامل وهي حالة السودان
- نموذج بقوانين خاصة لمراقبة أعمال البنوك الإسلامية، وهي حالة تركيا، ماليزيا، الإمارات، الكويت ولبنان.
- نموذج تخضع فيه البنوك الإسلامية للقوانين المنظمة للبنوك الأخرى ، وهي حالة باقي البلدان الإسلامية والغربية، وتعتبر الجزائر من ضمن هذه المجموعة كون أن البنوك فيها تخضع لنفس القانون، بالرغم من اختلاف طبيعة عملها

3.3 مبادئ تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية والجهات المسؤولة عنه:

أ- مبادئ التحول إلى الصيرفة الإسلامية: الاعتماد على مبادئ تضمن النجاح وفق سلم زمني محدد وأهداف دقيقة، سواء كان التحول جزئي أو كلي.

الشكل رقم6: أسس التحول للعمل المصرفي الإسلامي

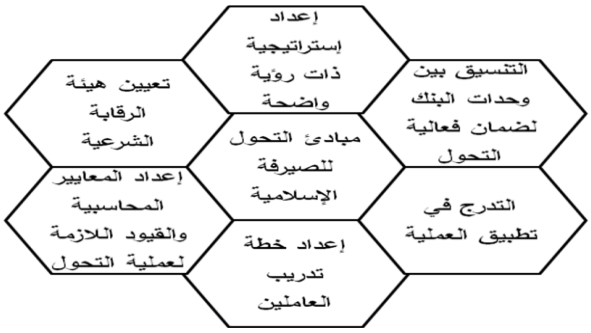

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على: (العطيات ي.، 2008، ص 89)

ب-الجهات المسؤولة عن التحول إلى الصيرفة الإسلامية: تصنف هذه الجهات إلى ثلاثة وهي(الجريدان، العدد 23، فبراير 2014):

- **القائمين على إدارة البنك (القرار داخلي):** يجمع مجلس إدارة البنك بضرورة التحول للصيرفة الإسلامية، إما بداعي التوبة وتحكيم جميع أعمالهم إلى الشريعة أو بداعي مسايرة تطورات الصناعة المصرفية و تلبية احتياجات العملاء.

- **جهات خارجية** : حالة شراء المصرف من أطراف خارجية أو شراكة مع جهات ترغب في تحويل نشاطه وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- **اعتماد قرار التحول للصيرفة الإسلامية بقرار من السلطة:** أي بموجب إصدار قوانين تسمح بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية إما كليا أو جزئيا.

4.3 متطلبات وعقبات التحول للصناعة المصرفية الإسلامية: ترتبط هذه الأخيرة بـ:

الشكل رقم 7: عقبات التحول للصيرفة الإسلامية

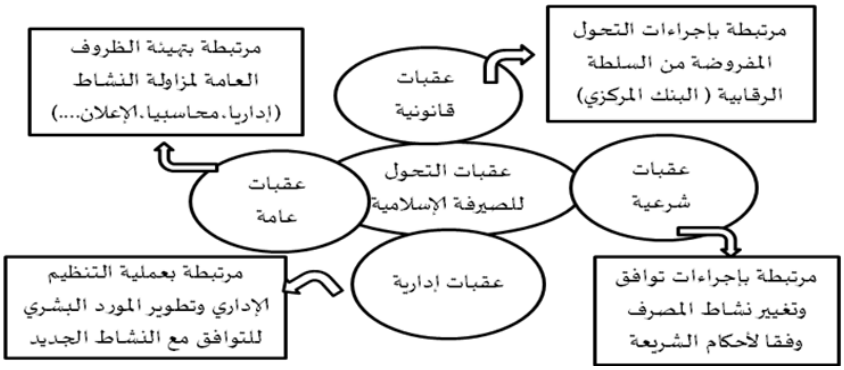

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على(العطيات ي.، 2007، صفحة 67)

5.3 فعالية تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية: لقياس فعالية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية يمكن تحليل معيارين أساسين، الأول يعتمد على التفرقة بين العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، والثاني يعبر عن تطور أداء البنوك الإسلامية في مقابل نظيرتها التقليدية.

⇦ **معيار التفرقة بين العمل المصرفي التقليدي والعمل المصرفي الإسلامي:** يرتكز هذا المعيار على توضيح الفرق بين أهداف البنك الإسلامي و التقليدي:

الجدول رقم 1: معيار التفرقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

معيار التفرقة	البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية (الربوية)
أساس النشاط	اعتماد الضوابط الشرعية في نشاطها (تحريم الربا أخذا وعطاء)	يرتكز العمل المصرفي على نسبة الفائدة (الودائع والإقراض)
شروط استخدام المال	التحقق من مصدره وسبل استثماره بالحلال وفق قاعدة الغنم بالغرر(المشاركة في الأرباح والمخاطر)	البحث عن أقصى ربح،بنسب فوائد محددة مسبقا وضمانات لمنح القرض للحد من المخاطر .
أسس التمويل	الاستثمار الحلال لجني الربح و من ثم تحقيق الفوائد الاجتماعية والاقتصادية معا.(توافر الشرعية)	التعرف على غرض التمويل،القدرة على السداد والضمانات الكافية في إطار توقعات المخاطر
من حيث الودائع	نوعان إKودائع بدون فائدة أو ودائع استثمار	تحدد مسبقا أو تكون متغيرة وفق أسعار الفائدة في السوق.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على (الرفاعي، 2016)

⇦ **تطور أداء البنوك الإسلامية في مقابل نظيرتها التقليدية:** يعبر الأداء المالي عن مجموع النتائج المحققة للبنك مقارنة بأهدافه وكذا الظروف المحيطة بنشاطه. أما من حيث انتشارها حسب نوع التوظيف، فقد عرف نمو الأصول المصرفية تطورا بـ71,1% عالميا، الصكوك بـ 24,2%،وثالثا صناديق الاستثمار بـ 2,8%، أما التأمين التكافلي فقد حقق 1,3%.

الجدول رقم2: هيكل المالية الاسلامية عالميا (حسب المنطقة والنوع) لسنة 2019 بالمليار دولار)

المنطقة	الأصول البنكية	الصكوك	صناديق الاستثمار	التأمين (التكافلي)	∑	٪
أسيا	266.2	223.2	24.2	4.1	617.6	28.2
دول الخليج	704.2	187.9	22.7	11.7	927.1	42.3
المينا بدون الخليج	540.2	0.3	0.1	10.3	550.9	25.1
افريقا جنوب الصحراء	13.2	2.5	1.5	0.01	17.2	0.8
دول أخرى	47.1	16.5	13.1	-	76.7	**3.5**
المجموع	1,571.3	530.4	61.5	27.7	190,2	100

(IFSB, 2019, p. 10)

الملاحظ من الجدول هو تركز المالية الإسلامية بنسبة 3. 42٪ في دول الخليج، بحيث تسيطر على هذه المعاملات الأصول البنكية بقيمة 704.2 مليار دولار، في مقابل 187.9 مليار

للصكوك، أما المرتبة الثانية فقد كانت لمنطقة أسيا بنسبة 28.2٪، أين عرف نمو الأصول البنكية تطورا كبيرا بقيمة 266.2 مليار دولار في مقابل 223.2 مليار للصكوك.

يرتكز تطور المعاملات المالية وفق الشريعة الإسلامية على:(الدستور،، 2017.)

- الجهود المبذولة للقائمين على هذا النوع من المعاملات
- تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة2008
- توفر السيولة النقدية لاسيما في الدول النفطية الخليجية
- صلابة المبادئ والركائز الأساسية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي
- التشارك في المخاطر والربح والخسارة، وهذا بالاستناد إلى قاعدة الغرم بالغنم
- ارتباط التمويل الإسلامي بحركية التجارة الحقيقية ،عامة بالنشاط الاقتصادي الحقيقي
- الاعتماد على أولويات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية
- تحقيق التكافل والتماسك الاجتماعي لتخفيف التفاوت والهوة بين الأغنياء والفقراء
- الدور البارز للأبحاث، الندوات، والمؤتمرات حول المالية الإسلامية
- توسع قاعدة طالبي الخدمات المالية المصرفية الإسلامية حول العالم.

4. **تجربة الجزائر في تحول للصيرفة الإسلامية**

لم يتم الإشارة في القوانين المنظمة للعمل المصرفي الجزائري للبنوك الإسلامية، لم ينص القانون المتعلق بالنقد والقرض 90-10 والأمران المعدلان لسنة 2010 على تحديد الشروط الأساسية لإنشائها، كما أن الأمر 3-10 جاء ليوضح شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية وكيفية تنظيم عمليات جميع البنوك العاملة في الدولة (رغم اختلاف طبيعة عملهما). بناءا على ذلك فإن البنوك التي تنشط في الجزائر تخضع لأحكام القوانين للمنظومة المصرفية.

1.4 تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر: إن أول تجربة للبنوك الإسلامية في الجزائر كانت مع بنك البركة سنة 1991 الذي أنشئ مناصفة مع مجموعة دالة البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث بدأ ينشط وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في ظل قانون النقد والقرض 10-90(حفيظ، 2018). أما التجربة الثانية فكانت مع مصرف السلام الذي بدأ نشاطه سنة 2008، فهو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية وأحكام الشريعة الإسلامية (السلام ت.، 2016).

أما فيما يخص النوافذ الإسلامية، فقد تم تأسيس بنك الخليج الجزائر سنة 2003 من خلال مساهمة ثلاثة بنوك رائدة في السوق (بنك برقان، و بنك الكويت الأردن, و بنك تونس الدولي)، العائدة لمجموعة شركة مشاريع الكويت (كيبكو) أكبر الشركات القابضة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يقدم البنك حلولا للتمويل التقليدي والإسلامي. في عام 2013، كانت 22 ٪ من القروض الممنوحة وفق التمويل الإسلامي. كما أطلق بنك ترست الجزائر نافذة إسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق صيغة المرابحة. إضافة لحساب التوفير التشاركي الذي يسمح بمشاركة أرباحه مع العملاء. (بالجزائر)

جاء الإعلان عن اعتماد الصيرفة الإسلامية والمنتجات المالية الإسلامية ضمن نشاط البنوك التقليدية في كلمة لرئيس الوزراء الجزائري، أين أعلن أن العملية ستكون كبداية في بنكين عموميين هما بنك التنمية المحلية وصندوق التوفير والاحتياط ، لتشمل بقية البنوك العمومية لاحقا.(الجزائري، 2017).

بموجب اقتراح وموافقة نواب البرلمان على مشروع رئيس الوزراء، تم اجتماع الأخصائيون في الصيرفة الإسلامية يوم 5 أفريل 2018، أين تم تقديم مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق لـ 26 غشت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض المعدل والمتمم(بوزيدي، 2018). طبقا لهذا المشروع، حاول المختصين في المالية الإسلامية مطابقة القوانين المعمول بما في المنظومة المصرفية الجزائرية بما يتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية.

2.4 تجربة النوافذ الاسلامية: متابعة لمسار إصلاحات المنظومة المصرفية الجزائرية، تم الاعلان عن تبني صيغ مصرفية إسلامية تشاركيه بناءا على النظام 18-02 المؤرخ في 26صفر 1440 الموافق لـ 4نوفمبر 2018، يتكون هذا النظام من 12 مادة تحدد وتنظم العمليات المصرفية المتعلقة لتشاركيه، من خلال:

– تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة التشاركيه التي يترتب عليها تحصيل أو تسديد الفوائد

– تعد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية كل العمليات التي تندرج ضمن الفئات التالية (المرابحة، المشاركة، الإجارة ، المضاربة، الاستصناع ، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار)

– تخضع منتجات الصيرفة التشاركيه لأحكام المادة3 من النظام رقم 13-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1434الموافق لـ8أفريل2013 المتعلق بالقواعد العامة للشروط البنكية للعمليات المصرفية.

– يقصد بشباك المالية التشاركية دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات أو منتجات الصيرفة التشاركية.

– الشباك مستقل ماليا عن الدوائر أو الفروع الأخرى للمصرف أو المؤسسة المالية.

غير أن هذا الاجراء بقي حبرا لى ورق إلى غاية اصدار القانون20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية. (الشعبية، النظام 20-02 قواعد الصيرفة الإسلامية، 2020، صفحة 33). سعى المشرع من خلالها توضيح ممارسة البنوك والمؤسسات المالية لمنتجات الصيرفة الإسلامية ولا سيما فيما يتعلق بفتح النوافذ الإسلامية وذلك من خلال اثنا وعشرون مادة (22)، حيث تضمن ما يلي:

- تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها.
- ضرورة الحصول على ترخيص من بنك الجزائر للممارسة هذا النوع من العمليات.
- يشترط في عمليات الصيرفة الإسلامية مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية و عدم ارتباطها بتحصيل أو تسديد الفوائد.
- ضرورة الالتزام بالنسب الاحترازية المطابقة للمعايير التنظيمية في البنوك والمؤسسات المالية الرغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية.
- ترتبط العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة المصرفية الإسلامية بمختلف صيغ التمويل الإسلامي(المرابحة، المشاركة،المضاربة، الاستصناع،الإجارة، حسابات الودائع،الودائع في حسابات الاستثمار)
- تحديد وشرح العمليات المتعلقة بمختلف المنتجات الإسلامية المصرح بها بداية من المادة5 إلى المادة 12 من نفس التنظيم مع إلزامية الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر بممارستها.

- ضرورة الحصول على شهادة مطابقة المنتجات المذكورة لأحكام الشريعة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية لإفتاء الصناعة المالية الإسلامية.
- ضرورة اعتماد البنك الراغب في تبني منتجات الصيرفة الإسلامية على هيئة الرقابة الشرعية (تتكون الهيئة من ثلاثة أشخاص تعينهم الجمعية العامة وذلك وفقا للمادة 15 من التنظيم)
- يعرف شباك الصيرفة الإسلامية على أنه هيكل ضمن بنك أو مؤسسة مالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية بحيث يكون مستقلا ماليا ومحاسبيا عن باقي الهياكل الأخرى.
- ضرورة استقلال حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.
- الاعتماد على هيكل تنظيمي ومستخدمين متخصصين في العمليات المالية الإسلامية.

3.4أولى بوادر النوافذ الاسلامية بالبنوك التقليدية بالجزائر:

يعتمد تطبيق عمليات النوافذ الإسلامية على المواد من 4- 9 في النظام 01-20 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 بالجريدة الرسمية رقم16، أين تم التأكيد على ضرورة خضوع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في النظام المصرفي الجزائري والراغبة في تبني منتج جديد بالالتزام بالشروط المحددة ضمن النظام 02-20 بـ: (الشعبية، الشروط البنكية للعمليات المصرفية، 2020، ص 31)

بادر البنك الوطني الجزائري في تبني منتجات الصيرفة الاسلامية بناءا على حصوله على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الاسلامية بتاريخ 30 جويلية2020 من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للافتاء للصناعة المالية الاسلامية،ليبدأ رسميا في هذا النشاط ابتداءا من 04 أوت 2020 ليكون بذلك أول بنك عمومي يمارس هذا النشاط وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية (والتسويق، 2020). تتضمن عمليات الصيرفة الاسلامية لدى البنك الوطني الجزائري، عمليات تمويل للأفراد ، المؤسسات والمهنيين وهي كالتالي:

- حساب التوفير الاسلامي للشباب القصر
- الاجارة المنتهية بالتمليك (عتاد)
- حساب التوفير الاسلامي
- الحساب الجاري الاسلامي
- حساب الاستثمار غير مقيد

- المرابحة(للسيارات ، العقارية وللتجهيزات)
- حساب ودائع تحت الطلب

4.4 تحديات التحول للصيرفة الإسلامية في الجزائر: بالرغم من الجهود المبذولة لتبني نظام صيرفة إسلامية إلى جانب الصرفة التقليدية في المنظومة المصرفية الجزائرية، إلا أن هناك العديد من التحديات والعقبات التي مازالت تواجهها، تتمثل في:(ناصر س.، العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر الواقع والأفاق، 2001)(الجزائرية، قانون النقد والقرض 90-10 المادة 84، 14 أفريل 1990) (الجزائرية، قوانين ومراسيم، 27 جمادى الثانية 1424، الموافق لـ27 أوت 2003) (الجزائرية، نظام الاحتياطي القانوني، المادة 1،2 من التعليمة 06-2002 المعدلة للتعليمة 01-2001 المؤرخة في 11-12-2012)

❖ **التحديات القانونية:** حيث تخضع البنوك الإسلامية في الجزائر كغيرها من البنوك التقليدية إلى قوانين ورقابة بنك الجزائر دون استثناء وهذا وفقا للمادة 84 من قانون النقد والقرض، هذا بالرغم من صدور تعديلات في الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003.

❖ **تحديات السياسة النقدية:**يتعلق الأمر بمعدل الفائدة المطبقة على الاحتياطي القانوني وفق التعليمة 06-2002 المقدرة 2,5٪،أين لا يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة مقابل هذا النوع من الودائع، كما لا يمكنها اللجوء إلى البنك المركزي في حالة نقص السيولة لديها كونها لا تتعامل بالفائدة. زيادة على عائق سعر الخصم أو ما يسمى سعر إعادة الخصم.

❖ **تحديات السيولة:** استحالة طلب السيولة من البنك المركزي لتعامله بسعر الفائدة.

❖ **تحديات التنافسية:** يتعلق الأمر بغياب التنافسية نتيجة عدم تطابق مبدأ أنشطة البنوك العاملة في ظل منظومة مصرفية تعمل وفق مبدأ البنوك التقليدية.

❖ **تحديات طبيعة نشاط البنك الإسلامي:** أي كيفية تكييف صيغ التمويل الإسلامي مع تحديات السوق وكذا نوع المخاطر الناجمة عنها.

❖ **تحديات عمل البنك الإسلامي** : يتعلق الأمر بمستوى تأهيل المورد البشري المسير للعمليات المصرفية، وكذا تحديات البحث في تطوير المنتجات وفق والشريعة الإسلامية من جهة وتطورات البيئة المصرفية من جهة أخرى.

❖ **تحديات الرقابة الشرعية:** تتمثل في غياب هيئة شرعية تسهر على متابعة ومراقبة أنشطة البنك الإسلامي.

4.4 واقع وأفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر: كثيرا ما يشار في الدراسات إلى أن فكرة إنشاء مؤسسات التمويل الإسلامي كانت في ماليزيا سنة 1940، أين أنشأت صناديق الادخار بدون فائدة، لتنتقل الفكرة إلى باكستان سنة 1950 وذلك بإنشاء بنك إسلامي من طرف المزارعين بهدف منح قروض تمويل لمزارعين آخرين فقراء لتمكينهم من تحسين زراعتهم بدون فوائد.غير أن مجمل الدراسات تشير إلى كون التجربة المصرية هي أول تجربة لإنشاء بنك إسلامي سنة 1963وذلك من خلال إنشاء بنوك الادخار المحلية في صعيد مصر على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار(الإسلامية، 2019).

غير أن هناك دراسة قد كشفت عن مقالة مؤرخة في 1347ه/1928م، تدعو إلى إنشاء بنك إسلامي في الجزائر يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، أين تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله من طرف كبار رجال أعمال مدينة الجزائر المسلمين وتم اقتراح اسم (البنك الإسلامي الجزائري)، أجهض المشروع من طرف قوات الاحتلال الفرنسية. (بوعطية، 2018).يعتمد تطور أفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر على الإصلاحات التي شملت المنظومة المصرفية ولاسيما فيما يتعلق بإصلاح قانون النقد والقرض وكذا اعتماد نظام التوافذ الاسلامية. زيادة على وعي جمهور المتعاملين مع البنوك وحرصهم على التوجه نحو المعاملات المصرفية بالصيغ الإسلامية.

بالرغم من الجهود المبذولة لاعتماد الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إلا أنها مازالت ضئيلة وذلك مقارنة مع حجم المتعاملين بالخدمات المصرفية الإسلامية والذي لا يمثل سوى 3٪ من حجم المعاملات المصرفية في المنظومة المصرفية الجزائرية، وذلك نتيجة نقص الوعي بهذا النوع من المعاملات، ومحدودية نشاط البنوك الإسلامية نتيجة للعراقيل التي تتعرض نشاطها.لازلت السوق المصرفية بالجزائر تحت سيطرة القطاع العام بنسبة 90% في مقابل 10% للقطاع الخاص وهذا ما أفاد به تقرير النشاط لبنك البركة (البركة، تفرير نشاط بنك البركة، 2018). يؤكد مدير بنك السلام ناصر حيدر على أن الحصة الإجمالية للبنوك الإسلامية بالجزائر لا تتعدى 2,5% أو3% من إجمالي السوق المصرفي، أما حصة المصرفين في السوق الخاص فتصل إلى 17% (حيدر، 2017)،حيث تبقى حصتها ضئيلة مقارنة بالعمومية في السوق المصرفي الجزائري، غير أن أفاق الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر تبقى رهن تطبيق الإصلاحات الجديدة وتحديات للمنظومة المصرفية.

الشكل رقم8: و اقع السوق المصرفية الجز ائرية

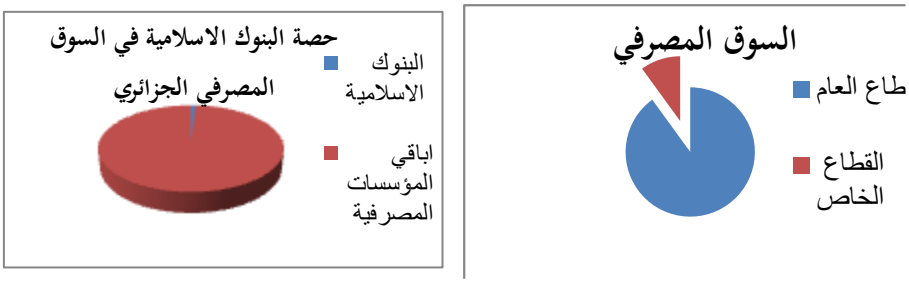

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الدراسة

أما فيما يتعلق بتطبيق النوافذ الإسلامية، فقد كان مع بداية من تجربة بنك الخليج AGB، أين تم ذلك الاعتماد في ذلك على المعايير المحاسبية المطبقة في البنوك الاسلامية ويتعلق الأمر بـ: (بوستة، 2016) (الجزائر، 2018)

- القانون رقم07-11الصادرفي 2007/11/25 والمتعلق بتنظيم المحاسبة المالية.
- التنظيم رقم 09-04 المؤرخ في2009/7/23، والمتعلق بوضع الحسابات المصرفية والقواعد المحاسبية المطبقة في البنك والمؤسسات المالية.
- التنظيم رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18 المتضمن نشر القوائم المالية.

بناءا على ذلك تم اعتماد خدمتين وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ويتعلق الأمر بمنتج proline،و التمويل التأجيري leasing وفق صيغتي السلم والمرابحة.

في حين اعتمد ترست بنك الجزائر تطبيق النوافذ الإسلامية بتوفير صيغ تمويلية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث اعتمد البنك على اطلاق دورات تدريبية في هذا المجال.ويتعلق الأمر بالتمويل التأجيري الموجه للمهن المحترفة بداية من 2018/01/17 وهي: (الجزائر ت.، 2018)

- ترست إجارة صيدلة(TIM) TRUST IJARA MEDICAL
- ترست إجارة نقل (TIT) TRUST IJARA TRANSPORT
- ترست إجارة الأشغال العمومية BTP (TIBTP) TRUST IJARA BTP
- ترست إجارة سيارات(TIA) TRUST IJARA AUTO
- ترست إجارة معدات (TIE) TRUST IJARA EQUIPEMENTS
- ترست إجارة فلاحة (TF) TRUST FILAHA

أما بنك BNP Paribas، إلى تبني فكرة النوافذ الإسلامية تماشيا مع رغبة زبائنه وكذا خصوصية المجتمع الجزائري، حيث أشار إلى إطلاق منتجين وفق المبادئ الإسلامية ويتعلق الأمر بمنتج البديل وكذا الإجارة (حدوم، 2014)

6. الخاتمة

استطاعت البنوك الإسلامية أن تفرض نفسها في الساحة المصرفية العالمية باعتمادها على تشكيلة متنوعة من المنتجات التمويلية المقدمة لزبائنها، زيادة لعدم تعاملها بالفائدة المحرمة شرعا.

توجهت الجزائر إلى تبني البنوك الإسلامية ضمن منظمتها المصرفية بناءا على الإصلاحات المطبقة على قانون النقد والقرض90-10، كما اعتمد نظام المنتجات التشاركية في البنوك التقليدية بناءا على النظام 18-02، بهذا فهي تسعى إلى تلبية رغبات شريحة هامة من المجتمع في التعامل مع هذا النوع من البنوك من جهة، مع مسايرة تغيرات الساحة المصرفية من جهة أخرى. في ظل التحولات الجديدة،تصبح محاولات الجزائر في التحول للصيرفة الإسلامية أكثر تفائلا بالنظر إلى الخطوات المتقدمة في تبني منتجات المالية الاسلامية على مستوى البنوك التقليدية.

⇦ **التوصيات:**

- تحرير نشاط البنوك الإسلامية عن طريق تعديل التشريعات الخاصة بعملها.
- تغيير سياسة البنك المركزي بما تتماشى مع طبيعة البنوك الإسلامية.
- تحديد نظام تشريعي وتنظيمي يرسم معالم الصيرفة الإسلامية في الدولة.
- إعادة صياغة القانون التجاري الذي يمثل عقبة أمام نشاط البنوك الإسلامية.
- منح الثقة من طرف الحكومة لهذه البنوك في مجال تنمية الاقتصاد.
- تعزيز نشاط النوافذ البنكية على مستوى البنوك العمومية.
- اعتماد هيئة للرقابة الشرعية للخدمات الصيرفة الإسلامية،
- توضيح الآليات المعتمدة من طرف البنوك العمومية التي تعمل بالنوافذ إسلامية، والتي تحول دون اختلاط الأموال داخل البنك (موارد أو استخدامات).
- تحديد خطة إستراتيجية واضحة المعالم وفق مبادئ التحول للصيرفة الإسلامية المعتمدة من طرف الهيئات الدولية للمالية الإسلامية

7. المراجع

أولا: الكتب

1. أحمد محمد علي. (الطبعة الثالثة 2001). *دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية ، سلسلة محاضرات للعلماء الفائزين بجائزة البنك الإسلامي رقم 3*. جدة: منشورات البنك الإسلامي للتنمية والتدريب،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

2. حربي محمد عريقات &سعيد جمعة عقل. (الطبعة 2، 2012 ،ص 92). *إدارة المصارف الإسلامية(مدخل حديث)*. عمان ، الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع.

3. حسن الرفاعي. (2016). ملتقى الفقه الاسلامي الأول. *مبادئ العمل المصرفي الاسلامي* (صفحة 24). الشارقة- الامارات العربية المتحدة: مركز الشارقة الاسلامي للدراسات والبحوث المالية الاسلامية.

4. شهاب أحمد سعيد العزعزي. (2012 ،ص11، ط1). *إدارة البنوك الاسلامية*. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

5. عبد الحليم غربي. (ديسمبر 2015، ص 150). *نظام المشاركة ومؤسساته المصرفية*. حماه، سوريا، الإصدار الأول الالكتروني: دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.

6. عبد الناصر براني أبو شهد. (الطبعة الأولى 2013، ص112). *إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية*. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

7. عبد النعيم محمد مبارك &محمود يونس. (1996، ص173.). *اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

8. محمد محمود العجلوني. (2008، ص 114). *البنوك الإسلامية - أحكامها مبادئها وتطبيقاتها* . الأردن: دار المسيرة.

9. محمود سحنون. (2003، ص 96). *الاقتصاد النقدي والمصرفي*. الجزائر،: بهاء الدين للنشر.

10. يزن خلف سالم العطيات. (2008، ص 89). تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. الأردن، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن

11. عبد الله احمد الطيار. (ص88). *البنوك الإسلامية بين النظرية و التطبيق*. الإسكندرية: دار الوطن.

ثانيا: المجلات

1. سليمان ناصر. (6-5 نوفمبر, 2001). العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر الواقع والأفاق. قالمة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر

2. سليمان ناصر. (العدد - 04 ، الجزائر،2006). تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق. *مجلة الباحث*، ، صفحة 2.

3. عبد الرزاق بوعطية. (30 ديسمبر, 2018). واقع وأفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،العدد3، المجلد 9*، ، صفحة 247.

ثالثا: القوانين والمراسيم

1. الدولة الجزائرية. (14 أفريل 1990). قانون النقد والقرض 90-10 المادة 84. *الجريدة الرسمية* .
2. الدولة الجزائرية. (27 جمادى الثانية 1424، الموافق لـ27 أوت 2003). قوانين ومراسيم. *الجريدة الرسمية رقم 52* .
3. الدولة الجزائرية. (المادة 1،2 من التعليمة 06-2002 المعدلة للتعليمة 01-2001 المؤرخة في 11-12-2012). نظام الاحتياطي القانوني. *الجريدة الرسمية* .
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). الشروط البنكية للعمليات المصرفية. *الجريدة الرسمية رقم16* ،ص 31.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). النظام 02-20 قواعد الصيرفة الإسلامية. *الجريدة الرسمية رقم 16* ،ص 33.

رابعا: الملتقيات العلمية

1. قندوز عبد الكريم& مداني أحمد. (6-5 ماي, 2009). الأزمة المالية واستيراتيجيات تطوير المنتجات المالية الاسلامية- الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية- النظام المصرفي الإسلامي نمودجا. خميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
2. مفتاح صالح& معارفي فريدة. (6-5 ماي, 2009). أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني 2009" الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجا. المركز الجامعي خميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

خامسا: المراجع الالكترونية

1. رزان عدنان،. (أغسطس, 2008). سبعة تحديات للتمويل الإسلامي. *القبس الإقتصادي* ، صفحة 28.
2. stability report. (2018 , p09.). *Islamic financial service industry*. IFSB.
3. الصيرفة الاسلامية بالجزائر. (بلا تاريخ). *الصيرفة الإسلامية في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 29 جويلية, 2018، من http://www.arabnak.com
4. بنك البركة. (2018). *تقرير النشاط*. تاريخ الاسترداد 11 أفريل, 2019، من https://www.albaraka- - bank.com/wp-content/uploads/2019/02/RAPPRT-2017-AR.pdf
5. تصريح رئيس الوزراء الجزائري. (2017). *تصريح رئيس الوزراء الجزائري*. تاريخ الاسترداد 30 جويلية, 2018، من http://alkhaleejonline.net
6. تطورات تمويل الصيرفة الاسلامية حول العالم. (بلا تاريخ). *اتحاد المصارف العربية*. تاريخ الاسترداد 31 جويلية, 2018، من http://www.uabonline.org/ar/magazine
7. كمال بوزيدي. (4 أفريل, 2018). *الأسس الشرعية والقانونية للبنوك الإسلامية في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 30 جويلية, 2018، من الصيرفة الإسلامية في الجزائرالواقع والأفاق: http://www.apn.dz/ar/plus-ar/actualite-speciale-ar/4623-2018-04-04-14-05-48

8. مجلة الدستور،. (الأحد 15 يناير, 2017.). *3.4تريليون دولار مجموع أصول الصيرفة الاسلامية في العام 2018*. تاريخ الاسترداد 29 جويلية, 2018، من https://www.addustour.com/articles

9. محمد الصديق حفيظ. (5 أفريل, 2018). *مداخلة مقدمة لأشغال اليوم الرلماني الصيرفة الإسلامية لتنويع المنتجات الإسلامية في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 29 جويلية, 2018، من http://www.apn.dz/ar/plus-ar/actualite-speciale-ar/4623-2018-04-04-14-05-48

10. مصرف السلام. (2017). *تقرير مصرف السلام الجزائري 2017*. تاريخ الاسترداد 29 أفريل, 2019، من https://www.alsalamalgeria.com

11. ناصر حيدر. (26 جويلية, 2017). *وقت الجزائر*. تاريخ الاسترداد 25 جويلية, 2018، من بنك السلام يقدم 550 قرض لشراء السيارات: https://www.wakteldjazair.com/بنك-السلام-يقدم-550-قرض-

12. نايف بن جمعان الجريدان. (العدد 23، فبراير 2014). تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية- دراسة تنظيرية تطبيقية،. *مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية* ، ص152.

13. نشأة البنوك الإسلامية. (11 ماي, 2019). تاريخ الاسترداد 25 أفريل, 2019، من https://www.arabnak.com

14. يزن خالف العطيات. (2007). *الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية*. تاريخ الاسترداد 15 ديسمبر, 2018، من http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/05/

15. مديرية الاتصال والتسويق. (5 أوت, 2020). البنك الوطني الجزائري. تاريخ الاسترداد 5 أوت, 2020، من بيان اعلامي -اطلاق نشاط الصيرفة الاسلامية-: https://www.bna.dz/financeislamique/ar/